

روح المعاني

وغيره وروي عن ابن عباس أن المراد منه الشياطين وفيه بعد ولعل الرواية لا تصح وعن مقاتل أن المراد الأصنام وهو كما ترى وجوز بعض المحققين أن يراد ما يعم المذكورين والأصنام وسائر المعبودات الباطلة من الكواكب وغيرها تغليباً ولعل المقام يقتضي أن لا تكون الإضافة فيه للتشريف أي أفطنوا أن يتخذوا عبادي الذين هم تحت ملكي وسلطاني من دوني أي مجاوزين لي أولياء أي معبودين أو أنصاراً لهم من بأسى وما في حيز صلة أن قيل ساد مسد مفعولي حسب أي أفحسبوا أنهم يتخذونهم أولياء وكان مصب الإنكار أنهم يتخذونهم كذلك إلا أنه أقحم الحسابان للمبالغة وقيل : المراد ما ذكر على معنى أن ذلك ليس من الاتخاذ في شيء لما أنه إنما يكون من الجانبين والمتخذون بمعزل عن ولايتهم لقولهم سبحانه أنت ولينا من دونهم وقيل : أن وما بعدها في تأويل مصدر مفعول أول لحسب والمفعول الثاني محذوف أي أفحسبوا اتخاذهم نافعهم أو سببا لرفع العذاب عنهم أو نحو ذلك وهو مبني على تجويز حذف أحد المفعولين في باب علم وهو مذهب بعض النحاة وتعقب بأن فيه تسليماً لنفس الاتخاذ واعتداداً به في الجملة والأولى ما خلا عن ذلك .

هذا وفي الكشف أن التحقيق أن قوله تعالى فحسب معطوف على كانت وكانوا دلالة على أن الحسابان ناشيء عن التعامي والتصام وأدخل عليه همزة الإنكار ذماً على ذم وقطعاً له عن المعطوف عليهما لفظاً لا معنى للإيدان بالاستقلال المؤكد للذم كأنه قيل لا يزيلون ما بهم من مرضى الغشاوة والصمم ويزيدون عليهما الحسابان المترتب عليهما وقوله تعالى الذين كفروا من وضع الظاهر مقام المضمرة زيادة للذم انتهى وفي إرشاد العقل السليم بعد نقل ما ذكر إلى قوله كأنه قيل إلخ أنه يأبى ذلك ترك الإضرار والتعرض لوصف آخر غير التعامي والتصام على أنهما أخرجاً مخرج الأحوال الجبلية لهم ولم يذكر من حيث أنهما من أفعالهم الاختيارية الحادثة بحسبانهم ليحسن تفريعه عليهما وأيضاً فإنه دين قديم لهم لا يمكن جعله ناشئاً عن تصامهم عن كلام D □□ وتخصيص الإنكار بحسبانهم المتأخر عن ذلك تعسف لا يخفى انتهى ولا يخلو عن بحث فتأمل .

وقرأ علي كرم □□ تعالى وجهه وزيد بن علي بن الحسين رضي □□ تعالى عنهم والشافعي عليه الرحمة ويحيى بن يعمر ومجاهد وعكرمة وقتادة ونعيم بن ميسرة والضحاك وابن أبي ليلى وابن محيص وأبو حيوة ومسعود بن صالح وابن كثير ويعقوب بخلاف عنهما أفحسب بإسكان السين وضم الباء مضافاً إلى الذين وخرج عن ذلك على أن حسب مبتدأ وهو بمعنى محسب أي كافٍ وأن يتخذوا خبره أي أفكاً فيهم اتخاذهم عبادي من دوني أولياء وفيه دلالة على غاية الذم لأنه

جعل ذلك مجموع عدتهم يوم الحساب وما يكتفون به عن سائر العقائد والفضائل التي لا بد منها للفائز في ذلك اليوم وجعل الزمخشري المصدر المتحصل من أن والفعل فاعلا لحسب لأنه اعتمد على الهمزة واسم الفاعل إذا اعتمد ساوى الفعل في العمل واعترض عليه أبو حيان بأن حسب مؤول باسم الفاعل وما ذكر مخصص بالوصف الصريح ثم أشار إلى جوابه بأن سيبويه أجاز في مررت برجل خير منه أبوه وبرجل سواء عليه الخير والشر وبرجل أب له صاحبه وبرجل إنما رجل هو وبرجل حسبك من رجل الرفع بالصفات المؤولة وذكر أنهم أجازوا في مررت برجل أبي عشرة أبوه وارتفاع أبوه بأبي عشرة لأنه في معنى والد عشرة وحينئذ فلا كلام فيما ذكر الزمخشري إنا أعتدنا جهنم أي هيأناها وهو ظاهر في أنها مخلوقة اليوم للكافرين المعهودين عدل عن الإضمار ذما لهم وإشعارا بأن ذلك الاعتداد